"النهار" "تنشر مقتطفات من كتاب غسان سلامة الجديد [2 من 4]

أميركا تنشد استراتيجيا كبرى بعدما أصبحت وحيدة

الكاتب: سلامة غسان

المترجم: ناضر نسرين

"حين تريد اميركا اعادة صنع العالم"، تحت هذا العنوان صدر هذا الاسبوع في باريس عن دار فايار الكتاب الجديد للدكتور غسان سلامة، وهو اشبه برحلة موسوعية في الفكر السياسي الاميركي منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى اختراع العدو الجديد المتمثل تارة بالثلاثية الجهادية وطورا بديكتاتورية صدام حسين.

واذ يستعيد غسان سلامة زخم المحلل الذي ميز كتاباته السابقة، الا انه لا يتأخر عن وضع خبرته السياسية والديبلوماسية في تصرف القارئ، سواء في منصبه السابق كوزير للثقافة في لبنان مولج تنظيم القمتين العربية والفرنكوفونية عام 2002، او كمستشار لمندوب الامم المتحدة في العراق ثم لامينها العام. ولعل هذه المعرفة المباشرة بالسياسة الاميركية، وخصوصا في شقها العراقي، ما يرشح هذا الكتاب لان يشكل حدثا في عالم النشر الغربي.

تنشر "النهار" باذن من المؤلف، مقتطفات من الكتاب:

إنّها لسخرية قدر: انتُخِب جورج دبليو بوش على أساس خطاب يوحي أقصى درجات تعدّد الطرف. في إحدى المناظرات المتلفزة أمام آل غور عام 2000، أعلن: "إذا كنّا متغطرسين فإنهم يحقدون علينا. لهذا يجب أن نتصرّف كشركاء متواضعين في صلب التحالفات". وكان مقال كوندي رايس الذي نُشِر قبل بضعة أشهر من انتخابات عام 2000 يذكّر بأهمّية هذه التحالفات لا سيّما بأهمّية حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأقلّ ما يمكن قوله هو أنّ بوش لم يفِ بوعوده. يمكن تفسير المغامرة الأحادية في أفغانستان بأنّها كانت نتيجة ميوله التأديبية بعد هجمات 11 أيلول. لكن لم تكن هذه حالة العراق التي تقدّم مثلاً ممتازاً (رغم اللائحة الطويلة من البلدان التي شكّلت نظرياً جزءاً من التحالف) عن الاندفاع الأحادي إنما أيضاً عن تكاليفه.

تذمّر النصير الأوّل للمحافظين الجدد قائلاً إنّه يجب عدم تكرار "كارثة كوسوفو حيث انتزع منّا الأوروبيون حقّاً يخوّلهم ممارسة النقض على طريقة إدارة الحرب" (بلاك، .(2001عندما طلبت بريطانيا قراراً ثانياً من مجلس الأمن قبل شنّ الحرب على العراق، لم يتردّد وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد، المسلّح بهذه المشاعر، في صدّ الإنكليز رغم اصطفافهم القويّ إلى جانب الأميركيين وولائهم لهم، مؤكّداً أنّ "الولايات المتحدة لا تحتاج إلى المساهمة البريطانية للنجاح في مشروعها". ربما كان على حقّ، على الأقلّ في ما يتعلّق بالمرحلة الأولى من الحرب، أي تلك التي سعت فيها إلى إطاحة نظام صدام حسين. لكن ألم يكن هذا التأكيد يحمل أيضاً آثار غطرسة ترمي إلى تعبئة الأميركيين حتى لو عنى ذلك تسريح حلفائهم؟

صحيح أنّ رامسفيلد كان يدافع عن حملة تطيح صدّام حسين من الحكم بدون البقاء مدة طويلة بعد ذلك في الرمال المتحرّكة لبلاد ما بين النهرين. فقد وصلت إدارة بوش، المهووسة ب"القوّة النارية" بدلاً من "قوّة الاحتمال"، إلى السلطة مع رفض واضح لكلّ انتشار طويل الأمد في الخارج. سخرت كوندي رايس من ميل إدارة كلينتون إلى العمل على "بناء الدول "حول العالم، فهذه المهمّة لم تكن في نظرها جديرة بقوّة عظمى، وانتقد المحافظون الجدد علناً ميل الإدارة السابقة إلى "الخلط بين السياسة الخارجية والعمل الاجتماعي". عبر التركيز على الحرب في ذاتها، كان رامسفيلد وفيّاً لهذا الخطّ، فأظهر عن اقتناع عدم اهتمام بمرحلة ما بعد الحرب، وذلك بسبب فكرة مسبقة كوّنها عن الوظيفة الجراحية والسريعة والحاسمة للتدخّل أكثر منه بسبب استهتار مذنب. لكنّ رامسفيلد المتمسّك بمواقفه راح يجد نفسه يوماً بعد يوم أقلّ انسجاماً مع باقي أعضاء الإدارة (ومن بينهم معاونه المباشر وولفوفيتز) الذين كانوا يعدّون للعراق والمنطقة مشاريع طويلة الأمد. ومنطقياً لم يكن في إمكان الرئيس الدفاع عن خروج عاجل فور إطاحة النظام العراقي، لأنّ هذا كان من شأنه أن يضعه في خانة الاحتقار عينها التي وجد والده نفسه فيها من قبل. ألم يوجَّه الكثير من اللوم الى بوش الأب لأنّه لم ينجز مهمّته عام 1991 ويصل إلى بغداد؟! مهما كانت المعارضة السابقة التي وجّهتها الإدارة لمبدأ "بناء الدولة"، لم يكن في إمكان بوش أن يخلع النظام البعثي بدون أن يهتمّ ببناء البلد بعد تدميره.

استراتيجيا السياسة واستراتيجيا العسكر

من هنا هذا الانقسام المأسوي (على الأقلّ بالنسبة إلى العراقيين) في طريقة عمل الإدارة الأميركية، بين استراتيجيا عسكرية تكتفي بالفوز في الحرب، واستراتيجيا سياسية تعلّل النفس بمخطّطات كبرى للعراق لا بل للشرق الأوسط بكامله بعد الحرب. عندما عهد بوش في كانون الثاني 2003، أي قبل شهرين من الهجوم، إلى البنتاغون إدارة نتائج الحرب وليس الحرب وحدها، زاد من حدّة هذا الانقسام، لا سيما أنّ الرقم واحد في البنتاغون (وعلى ما يبدو عدد من جنرالاته مثل طومي فرانكس) كان يفكّر في سحب القوّات من العراق بعد إعلان النصر. عندئذٍ اعتبر ال"وولفوفيتزيون" وال"فيثيّون" أنّه بإزاء تصميم رامسفيلد، لا يمكنهم سوى الاعتماد على المجموعات الصغيرة من المنفيّين وعلى الانخراط الحماسي للشعب العراقي المتحرّر من النير البعثي في سبيل إعادة نشر النظام وإنشاء حكم حليف في بغداد. أغراهم عدد من هؤلاء المنفيّين بهذا الاحتمال وقد تعلّقوا به بكلّ طيبة خاطر، لا سيّما أنّ تصوّرهم الخاصّ لمرحلة ما

بعد الحرب كان ملتبساً إلى أقصى درجات الالتباس التي يمكن أن يصل إليها موقف أيديولوجي، وأنّ البديل كان منح وزارة الخارجية، التي كان الجميع يحتقرونها ويرذلونها، مكسب إدارة مرحلة ما بعد الحرب في حين كانت تُتَّهم بأنّها تفتقر إلى الحماسة، لا بل بأنّها تعارض صراحةً الحرب في ذاتها. هكذا بلغت الأحاديّة ذروتها :الحلفاء الخارجيّون مزعِجون وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأقسام الأخرى في الإدارة الأميركية بدءاً ب"الديبلوماسيين الذين يرفضون الحروب بطبيعتهم". وجب خوض هذه الحرب ليس بدون الأمم المتحدة فحسب، ولكن ربما أيضاً بدون بلير وإن أمكن بدون باول .

بدت الحسابات منطقيّة بإزاء المقاومة الهزيلة التي أظهرها جنود صدّام حسين الذين أنهكتهم سنوات من العقوبات والتصفيات، في مواجهة الأميركيين. كانت أحاديّة البنتاغون مبرّرة في ما يتعلّق بالحرب فحسب، على أمل أن تتمتّع مجموعات المنفيّين بالصدقية وأن ينتظر العراقيون بفارغ الصبر هذا التحرير كي يرتموا في أحضان محرّريهم. لكن سرعان ما اصطدم هذا السيناريو الجميل الذي يصلح للروايات الخيالية بالواقع الصعب: بدا العراقيون غير مبالين بما يجري لهم، وبدا أنّ غالبية الشعب تجهل القادة المنفيّين، ومن سمع عنهم يكرههم، وتبيّن في شكل خاص أنّ الحرب الرامية إلى إطاحة صدام حسين ليست سوى الحلقة الأولى في مسلسل مأسوي بدءاً بالتمرّد ضدّ المحتلّ الذي لم تفاجئ حدّته سوى من رفضوا رؤية الواقع كما هو أو الإصغاء إلى الخبراء المحيطين بهم. وزاد الطين بلّة أنّ الجواسيس المفتّشين الذين أرسِلوا بأعداد كبيرة إلى العراق لم يستطيعوا العثور على أسلحة الدمار الشامل الشهيرة. أمّا مجاهدو تنظيم "القاعدة" الذين لم يكن لهم أيّ وجود في العراق، فقد هرعوا في أعقاب الأميركيين لفتح حقل جهاد جديد مستفيدين من الفوضى التي كانت قد بدأت تنتشر. واضافة الى حرب العصابات في العراق، واجهت الإدارة الأميركية في الداخل تجريد الحرب، البطيء والتدريجي والمقلق، من شرعيّتها .

جيران العراق

في تلك المرحلة بالذات، وجب تسديد الفاتورة الباهظة للأحادية. لم تسعَ الولايات المتحدة إلى التحالف مع بلدان المنطقة إلا في إطار الحاجات الآنيّة المرتبطة بسير العمليّات من حيث القواعد العسكرية وحقّ التحليق في الأجواء وتسهيلات أخرى. أتاح قطريون وسعوديون وعُمانيون للأميركيين استعمال أراضيهم الوطنية (الأمر الذي رفضه آخرون مثل الأتراك) لكنّهم لم يكونوا قطّ شركاء فاعلين. ولكن بعد الهجوم الأساسي الذي انتهى في غضون ثلاثة أسابيع، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً على الأقل إلى قيام جيران العراق الستّة بمراقبة حدودهم في سبيل منع طالبي الجهاد من التسلّل إلى البلاد، وعلى الأكثر إلى إقناع الدول المجاورة نفسها بتشجيع المجموعات العراقية التي تمارس بعض التأثير عليها، على التعاون مع المحتلّ. لكنّ أياً من هذه البلدان لم يظهر تعاوناً كبيراً. وإذ كان السوريون والإيرانيون يدركون أنهم يمكن أن يكونوا الأهداف المقبلة لآلة الحرب الأميركية، كما كانت واشنطن تعلن باستمرار، كانوا مسرورين جداً الى رؤية التوازن الأميركي يغوص في الوحول بين نهرَي دجلة والفرات. وأظهر السعوديون والأردنيون سوء نيّة بالتأسّف على الحصّة الكبيرة التي منحها المحتلّون للشيعة، لكنّهم ارتاحوا لرؤية جهاديّيهم الذين لم ينجح القمع في استئصالهم، يذهبون إلى العراق .وأبدى الأتراك حساسيّة كبيرة بإزاء تنامي نفوذ الأكراد في العراق الجديد الذي يصنعه الأميركيون. وفي الكويت، لم يتردّد بعضهم في التفكير في أنّ عراقاً غير مستقرّ سيكون عاجزاً عن اجتياح إمارتهم، اقتناعاً منهم بأنّ المطالبة العراقية بضمّ الكويت موضوع تأييد واسع من العراقيين، وبأنّه قبل وقت طويل من دخول صدّام حسين عالم السياسة، طالب العراق، حتى عندما كان لا يزال حكماً ملكيّاً، بامتلاك حقوق على بلدهم الثريّ .

أديرت الحرب الأميركية على العراق وكأنّ هذا البلد جزيرة في وسط المحيط، في حين أنّه شبه محاصر مع حدود طويلة مقفرة وتصعب السيطرة عليها. لكنّ الجغرافيا ليست مهمّة جداً بالنسبة إلى الأيديولوجيين. فقد ظنّوا انطلاقاً من ثقتهم بقوّتهم، أنّ بمقدورهم استغلالها للتصرّف وكأنّ العراق جزيرة. في مرحلة أولى، أدّى الردع الذي أثاره النصر الساحق على صدّام حسين والتهديد بالانتقام، إلى ترهيب الدول المجاورة، وتالياً إلى تعطيل تأثيرها. وفي مرحلة ثانية، شكّل العراق بعد دخوله الفلك الأميركي، قاعدة أو محطّة انطلاق ("منصّة إطلاق أكثر منه مجرّد هدف" كما كتب بارنيت، 2004) لبسط النفوذ الأميركي نحو البلدان المجاورة من خلال فضيلة التخلّقية، إن لم يكن من خلال لجوء جديد إلى الأسلحة. وبذلك ضربوا بعرض الحائط الجغرافيا الطبيعية والبشرية للبلاد، وبتاريخها الذي انطبع بعلاقات وثيقة مع الجوار، وبعجز قوّة عظمى غارقة في الرمال عن ترهيب العراقيين المعادين لها وحتّى أصدقائهم في المنطقة بمجرّد عرض وسائلها المدهشة .

عامل الحاجة الى المال والجنود

ولم تكن فاتورة الأحادية أقلّ وطأة على المستوى الدولي، فسرعان ما أدركت الولايات المتحدة أنّها بحاجة إلى الآخرين، إلى جنودهم وفي شكل خاص إلى أموالهم. كانت القوّات المسلّحة التي سعوا باستمرار إلى زيادة قدرتها على التحرّك، محاصَرة بطريقة مثيرة للشفقة في العراق، ممّا كان يمنع البنتاغون من التفكير في التدخّل في أماكن أخرى. وجب إنهاضها من كبوتها لكنّ عدم الشرعية المسبقة للحرب والتي زادت من حدّتها الفضائح التي لطّخت سمعة الاحتلال، جعلت من الصعب دخول قوّات روسية أو ألمانية أو فرنسية أو هندية إلى العراق لتخفيف الحمل الأميركي. في إسبانيا، فازت حكومة اشتراكية جديدة بالانتخابات ووعدت بسحب القوّات التي أرسلتها حكومة أزنار إلى العراق، وبالفعل جرى استدعاؤها على وجه السرعة ثمّ تبعتها فرق أخرى. وقدّمت بلدان أخرى مورست عليها ضغوط لإرسال قوّات إلى العراق، مساهمات رمزيّة لم تتخطَّ مئات لا بل عشرات الجنود. كان بإمكان بعض بلدان المنطقة (الأردن وتركيا وباكستان) التدخّل لدعم الجنود الأميركيين لكنّ المسوؤلين العراقيين الجدد الذين يدركون الأجندة السياسية لكلّ من هذه البلدان المجاورة، رفضوا هذا الخيار. ومن جهتها، لم تكن بريطانيا تمتلك مخزوناً لا ينضب من الجنود كي تحدث فرقاً. وهكذا أصبح ثمن الأحادية أشدّ وطأة ممّا كان متوقّعاً. وضاعفت واشنطن من تنازلاتها لمجلس الأمن في محاولة لشرعنة الاحتلال بعد حدوثه وإقناع المعارضين بالانضمام إليها، ولكن بدون جدوى. ثمّ حاولت أن تشرك حلف شمال الأطلسي (الناتو) كما حصل في أفغانستان، أملاً في أن تنطلي هذه الحيلة على الألمان والفرنسيين فيقتنعون بإرسال جنود. كانت النتيجة (في قمّة اسطنبول في حزيران 2004 حيث وافق الحلف، تحت تأثير الضغوط الأميركية، على اداء دور محدود يتمثّل بتدريب القوّات العراقية المسلّحة الجديدة) مخيّبة للآمال.

وبرزت على الصعيد المالي صعوبات لا تقلّ استفحالاً: بما أنّ الأميركيين خاضوا حرباً من تلقاء أنفسهم وذهبوا إليها وحدهم، لم يكن الآخرون مضطرّين إلى المشاركة في النفقات. إزاء الصعوبات، راح بوش يطلب من الكونغرس المزيد من المال، وبعد عام من سقوط صدام حسين، كانت تكلفة الحرب على المكلّف الأميركي قد بلغت 185 مليار دولار. وبما أنّ العراق يرزح تحت عبء الديون، لم يكن في إمكانه المساهمة في التكاليف بينما كان التمرّد يمعن في ضرب صادراته النفطية. وأبت الدول الثريّة الأخرى، صناعية كانت أم نفطية، دفع ثمن "جنون" أحاديّ. ولكن في اجتماع مدريد في تشرين الأول 2003، كانت هناك تعهّدات، لا سيما من المصادر التي تحتفظ واشنطن بتأثير أكيد عليها مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، اليابان أو السعودية، بتقديم عشرات مليارات الدولارات إن لم يكن لتمويل الحرب فعلى الأقلّ لتمويل إعادة الإعمار. ولكن في تشرين الأول 2004، أي بعد سنة، كانت المبالغ التي دُفِعت لا تزال عند حدود المليار دولار. والعبرة هي في ما حصل في أفغانستان: تعهّد "مؤتمر المانحين" في طوكيو بتقديم 13 مليار دولار لإعادة إعمار ذاك البلد، ولكن بعد سنتين لم تتخطَّ المبالغ المدفوعة 1.5 مليار دولار! كانت مرحلة ما بعد الحرب العراقية لتكون أقلّ كلفة على واشنطن في الجنود والأموال على حدّ سواء، لو أنّ الحرب اكتسبت شرعية دولية، وهذا ما تجرّأ بعض المسؤولين الأميركيين على الاعتراف به أخيراً.

ايديولوجيا الأحادية

ما وراء دروس المثل العراقي، كان في إمكان الإدارة الجمهورية التي وصلت إلى السلطة عام 2001 أن تكتفي بإقرار الأميركيين والفاعلين الآخرين في النظام، بهذا التفوّق المريح جداً لابقائه أو استعماله ضدّ الأعداء أو تحسين مردوده. لكنّ أيديولوجيّي الإدارة لم يكونوا يفكّرون مطللقاً في التوقّف عند هذا الحدّ في وقت تسير فيه الأمور على أفضل ما يرام. في الواقع، لم يكن في إمكان الأسياد المدنيين الجدد في البنتاغون إلا أن يكونوا أحاديين في مقاربتهم لأنّ مفهوم الحرب الوقائية الذي يروّجون له والذي يتعارض مع القانون الدولي ومصالح البلدان التي ترغب في المحافظة على مستواها أو تحسينه، لم يكن مقبولاً بالنسبة إلى الفاعلين الآخرين في النظام. تالياً لم يكن في إمكان هؤلاء الأيديولوجيين سوى الانطلاق من فرضيّة الحروب التي تقودها الولايات المتحدة منفردةً، حتى لو عنى ذلك إغضاب بعضهم وإثارة حساسيّات الأقرب إليها. ولذلك وجب تحويل الآلية العسكرية بسرعة لتحقيق هذه الأهداف الطموحة. كتب بوزين (2003) "يدرك المسؤولون المدنيون الحاليون في البنتاغون أنّهم لا يملكون الأداة العسكرية المناسبة لتحقيق أهدافهم". في رأيهم، كلّ تهديد يحاول أن يجرّد الولايات المتحدة من سيطرتها على نفوذها الإمبريالي المعترف به أو من حرّية التحرّك منفردةً في "المناطق الرماديّة "في النظام العالمي، يجب أن يتمّ القضاء عليه في مهده من خلال عمل أحاديّ عند الاقتضاء ووقائي بالتأكيد .

ليست الأحادية من اختراع معاوني بوش الشديدي الاندفاع، بل إنّها النتيجة المنطقية والمشتركة لإيمان أمّة بقدرها الاستثنائي مما يحملها على أن تلعب "وحدها ضدّ الجميع"، ولقومية راسخة تدفعها إلى تحديد "مصلحتها الوطنية" باستقلالية تامّة وعدم السماح بالمساس بهامش مناورتها في أنحاء العالم، وقدرات هائلة تخوّلها التفكير في شنّ عمليات منفردةً، وأخيراً تقليد من التدخّل التلقائي في شؤون نصفها الخاص من الكرة الأرضية مع ميل إلى توسيع هذا التدخّل ليشمل العالم بكامله .كتب بارنيت "يجب أن نتدخّل دائماً بطريقة أحادية". وليس كاغان أقلّ صرامة :سياسة التدخّل هي نتيجة توافر الوسائل: ليس الجوع ما يدفع إلى الأكل بل وفرة الطعام. لا يكفّ الأميركيون عن الإجابة بأنّهم يفضّلون العمليات المتعدّدة الطرف كلّما طُرح عليهم السؤال، لكنّ "الأميركيين يتكبّدون خسارة أكبر إذا مُنِعوا من العمل الأحادي، بصرف النظر عمّا إذا كان هذا المنع جيداً أم سيئاً"، والسبب بالتحديد هو أنّهم يملكون، خلافاً للبلدان الأخرى، الوسائل الضرورية للقيام بعمل أحادي. في حين "يسعى من لا يمكنهم التصرّف بطريقة أحادية إلى وضع آلية ترمـــــي إلى السيطرة على من هم قادرون على ذلك" (كاغان، ص. 40)، ليس أمام الولايات المتّحدة من حلّ سوى التصرّف بطريقة أحادية (المرجع نفسه، ص. 99). ويعقّب بارنيت "سيكون عملنا أحادياً باستمرار، ولا يمكنه أن يكون غير ذلك". صحيح أن فرضيّة القطب الواحد في ذاتها تدفع بطبيعة الحال إلى العمل الأحادي، كما لفت بوزين وروس -1996) (1997قبل وقت طويل من تحوّل الحرب الوقائية العقيدة الرسمية للبلاد.

يقول بوزين مجازفاً "إنّه مجرّد وهم". لكنّ هذا الوهم هو ما لمسه العالم وتحمّله من إدارة وصلت مسلّحة به. وهذا الوهم بالتحديد أظهر أنّ هجمات 11 أيلول تمنحه الفرصة لفرض رؤيته المغالية، إن لم يكن على حلفاء متوجّسين فعلى الأقلّ على الرأي العام الأميركي نفسه. هناك في الواقع تناقض قويّ بين الفضائل العاقلة للالتزام المتعدّد الطرف والرومنسية الشعبوية للتحرّك الأحادي، وغالباً ما تصدّت له إدارة بوش من خلال التضحية بالحسابات المنطقية. ولكن بإزاء التعقيدات غير المتوقّعة على الإطلاق في العراق، استعاد عدد كبير من مناصري بوش، بعدما تبدّدت حماسة البدايات، شيئاً من حسن الإدراك ليقترحوا الإيحاء على الأقلّ إعادة تشكيل اتّفاق بين الدول (بيل، (2003، ويطرحوا (بعد تأخير كبير) المسألة الشائكة المتعلّقة بشرعيّة العمل الأحادي (كاغان، 2004)، وليقترحوا – في ذروة الندم! – اللجوء من جديد إلى الأمم المتّحدة لإقناع بلدان أخرى بإرسال جنود (كراوثامر، 2004).(...)

إيمان عميق بضرورة امتلاك قوّة عسكرية لا مثيل لها، التزام بتأمين استمرار التفوّق العسكري الأميركي لأطول وقت ممكن، وتحقيق أقصى فائدة من هذه القوّة من خلال خطّة عمل شاملة – هذه هي العناصر الأساسية الثلاثة (كما اختصرها باسفيتش بطريقة مناسبة، ص. 128) التي تؤلّف التوافق الجديد في قلب النخبة الحاكمة الأميركية عقب الحرب الباردة والتي اعتمدها كلينتون بعد قليل من التردّد، وشدّد عليها جورج دبليو بوش بقوّة. وجاءت إعادة انتخاب هذا الأخير عام 2004 – والتي كانت بمثابة استفتاء على خياراته بقدر ما كانت تجديداً لشخصه – لتشرّع هذه التوجّهات. من جهته، أشار بريان أوركهارت، الموظّف الرفيع المستوى السابق في الأمم المتحدة والمراقب الثاقب الدائم للساحة الأميركية، إلى الأيديولوجيا الكامنة وراء هذه الخيارات، والتي هي في رأيه "أحاديّة وتفرّدية ومناهضة للدولانيّة في جوهرها" ("نيويورك ريفيو أوف بوكس"، 4 تشرين الثاني 2004). خلافاً لما يتوقّعه بعضهم (مثل نينكوفيتش أو كاليو أو إيكنبري) أو يتمنّاه البعض الآخر (مثل آل غور أو لايك أو كيركباتريك)، أي العودة إلى "حالة سويّة" معيّنة متعدّدة القطب والطرف وأكثر اهتماماً بقليل بالمشكلات الداخلية للبلاد، اختارت أميركا عن وعي إلى حدّ ما، "استراتيجيا كبرى" إمبريالية .

الاستراتيجيا النيو امبريالية

يبدو أنّ أمنية جوزف جوفي (1995) قد تحقّقت. في رأيه، كانت الولايات المتحدة أمام خيار اعتماد استراتيجيا كبرى على الطريقة البريطانية: مناهضة التسلّط بدون التورّط، مما يقود إلى تفضيل القوّة البحرية على القوّات البريّة، والتحالفات المرنة المرحلية على التحالفات الدائمة، وسياسة إعادة إرساء التوازن على الغزو، والتدخّل على التورّط (أو الوقوع في مأزق). بما أنّ الولايات المتحدة جزيرة وتتمتّع بالسيطرة على البحر والجوّ، قد يغريها هذا النموذج الذي دافع عنه كول (1992) بقوّة بحيث "يدعو بلاده إلى حمل العصا من بعيد كما فعل البريطانيون بنجاح باهر في القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر "ويقترح أن تؤدّي دور "الميسّر الكبير" وهي عبارة راجت جداً مطلع التسعينات. لكنّ جوفي يعتبره مخطئاً، هو الذي رأى منذ عام 1990 أنّ الأميركيين لا يستطيعون التفكير في إعادة انتشار كونهم "تورّطوا إلى الأبد في العالم". ويقترح عليهم بدلاً من ذلك اتّباع النموذج البسماركي بعد عولمته لأنّ "إرساء التوازن" المتقطّع على الطريقة البريطانية لا يستطيع التوصّل إلى تسوية مناسبة للتهديدات الطويلة الأمد، و"الإهمال الحميد"، دائماً على الطريقة البريطانية، لا ينفع إلا عندما تتمتّع العلاقات بين القوى الإقليمية باكتفاء ذاتي. وكان الأمثل بالنسبة إلى واشنطن علاقات ودّية مع كلّ الفاعلين، علاقات أفضل من تلك التي تربط في ما بينهم مما يجعل الولايات المتّحدة في منأى عن اتفاق محتمل بين هؤلاء الفاعلين يرمي إلى احتواء نفوذها في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط.

بالتأكيد سبقت هذه الاستراتيجيا النيوإمبريالية وصول بوش إلى البيت الأبيض. إنها النظرية الأساسية لباسفيتش التي يرجع بها إلى عام 1945، وربما أيضاً عام 1917. وهذا هو أيضاً رأي بوزين (2003) حتى لو اعتبر أنّها تعود إلى زمن غير بعيد" :نظراً إلى إمكاناتها، الولايات المتحدة قوّة عظمى منذ قرن على الأقلّ .لكنّ نخبة الأمن القومي (الجمهورية والديموقراطية على حدّ سواء) لم تضع سياسة هيمنة إلاّ أواخر التسعينات". ويضيف بوزين أنّه منذ ذلك الوقت، أصبحت المسألة بكلّ بساطة تحديد نوع الهيمنة: متعدّدة الطرف وليبرالية وحريصة على الشرعية على طريقة كلينتون، أم أحادية وقومية ومهووسة بالقوّة المادّية على طريقة بوش. لا شكّ في أنّها مسألة خيار وطني أكثري يتخطّى مسؤولاً أو تكتّلاً أو حزباً معيّناً حتى لو لم يكن ليخطر في بال أحد إنكار مساهمة المحافظين الجدد الكبيرة في اعتماده إن لم يكن في تصوّره في نسخته الحالية .

الأمن الشبيه بالحرب المستمرة

كيف نلخّص هذا الخيار؟ رغم الاختلافات الصغيرة الضرورية بين مسؤول وآخر، نجح جون إيكنبري – (2002) بطريقة صائبة في رأيي – في عرض مقوّمات الاستراتيجيا الإمبريالية التي يتبعها المحافظون الجدد وتعتمدها إلى حدّ كبير الإدارة الأميركية التي تتولّى شؤون البلاد منذ عام 2000 (غير أنّها قد تؤدّي على الأرجح إلى فشلها)، في سبع نقاط. مع ابقاء هذه المقوّمات كما عنونها إيكنبري، نستخلص من جهتنا استنتاجات مختلفة لا سيّما في ضوء ما انكشف عنه تطبيقها في السنوات الثلاث التي تبعت الإعلان عنها.

أ - أولاً المحافظة على نظام القطب الأحادي، مما يعني امتلاك قوّة عسكرية "تجعل سباق التسلّح الذي ساد في الماضي، غير مفيد" على حدّ تعبير جورج دبليو بوش في وست بوينت، ليس من خلال التركّز أو ضبط الأسلحة بل من خلال إقامة مسافة كبيرة بين الإمكانات العسكرية للولايات المتحدة والإمكانات العسكرية للبلدان الكبرى الأخرى التي ستيأس في النهاية من قدرتها على اللحاق بالولايات المتحدة يوماً ما. وفي هذا استعادة إلى حدّ كبير للنظريّة الأساسية في مسودّة السياسة الدفاعية لعام 1992 والتي تدفع أولاً إلى التيقّظ الدائم من البروز المتوقّع للصين، والاستمرار في مراقبة روسيا واعتماد سياسة أكثر حذراً تجاه الاتحاد الأوروبي. كتب باسفيتش عام 1990 "أصبحت القوّة الأداة المفضّلة للتحرّك الأميركي في العالم". بوش لا يخالفه الرأي على الأقل)انظر الفصل الثالث.(

ب - مراجعة دائمة للتهديدات مع إعطاء الأفضلية لل"unknown unknown"، أي الأخطار التي لا نعرف حتّى أننا لا نعرفها، وتالياً الأكثر تهديداً، مقارنةً بالأخطار التي نعرف أننا لا نعرفها أو تلك التي نعرف أننا نعرفها، كما عدّدها رامسفيلد. عشيّة حرب أفغانستان، قال الأخير لوودوارد (2002، ص.3) إنّه قلق "من ميلنا إلى الخلط بين غير المألوف وغير المحتمل. الخطر هو في سوء حساباتنا، في الهوس الكسول ببعض التهديدات التي يمكن أن تكون مألوفة أكثر منها محتملة". يضفي هذا جوّاً من الالتباس الكامل على نوع المعلومات التي تحصل عليها الحكومة، ويطرح علامة استفهام دائمة حول الحقائق غير القابلة للمناقشة ويفتح الباب للمخيّلة بدلاً من الإدارة المنطقية للمعلومات ومعالجتها بطريقة ملائمة .

عشيّة حرب أفغانستان، كان يحلو للمحافظين الجدد أن يصوّروها "حرباً على النسبيّة الأخلاقية الخاطئة التي تطلب، لتبرير قرار شنّ الحرب، إثباتات مساوية لتلك التي يطلبها نظام قضائي داخلي مرهَف" (بلاك، 2001). ورأينا هذه المقاربة تُطبَّق من جديد في الأشهر التي سبقت حرب العراق بغية إقناع الرأي العام بهذه الحرب. وقد انطبعت هذه المقاربة برفض رؤية الحقيقة الواضحة وبتكهّنات أيديولوجيّة المصدر ومناقضة لكلّ منطق، وكأنّ المسؤولين كانوا يشعرون بلذّة شاذّة بإنكار التوافق وتجاهل المنطق السليم. ندرك النتيجة المتوقّعة لهذا الانقياد الجارف وراء الالتباس: لن تكون هناك أبداً استعدادات ضخمة وباهظة التكاليف وغريبة بما يكفي لإرضاء الحاجة التي لا تنضب إلى ضمان أمن البلاد الأقوى على وجه الكرة الأرضية. ليست الحاجة إلى الأمن المطلق المطروحة في شكل عقيدة، مجرّد مخدّر سام عندما تشعر بها قوّة بهذه العظمة، بل تتحوّل كما تظهر الحالة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة على مستوى إقليمي، الذريعة التي تشرّع "ميلاً إلى السيطرة" يبرز بحدّة لدى القوى المهيمنة التي يصل بها الأمر عندما لا تجد تنانين تنقضّ عليها إلى اختراع تنانيها الخاصّة .

أحسن إليوت كوهن وصف هذا الخطّ. كان من الأوائل (1990) الذين أقرّوا بانهيار الاتحاد السوفياتي، لكنّه استخلص استنتاجات متميّزة عن سواها: احتمال اندلاع الحروب أقوى من أيّ وقت مضى، لم تفقد القوّة العسكرية فائدتها على الإطلاق، وطبيعة النظام الدولي بعيدة كلّ البعد عن التغيّر. لماذا هذا التشخيص المتشائم جداً؟ السبب كما قال هو أنّ الحجج الأكثر شيوعاً لدحض تحليله لم تكن كاملة: الطبيعة الفائقة التدمير للأسلحة لم تجعلها غير قابلة للاستعمال، وغياب الحرب لا يعني السلام الكانتي، وبروز فاعلين متعدّدي القوميّة لا يؤثّر في تفوّق الدولة. واعتبر أنّ المشكلة هي أنّ "الأميركيين نسوا كيف يمكن تصوّر الاستراتيجيا في غياب عدوّ واضح". ومع ذلك، يجب أن تبقى بلادهم القوّة العسكرية الأولى لخمسة أسباب على الأقلّ. الأسباب الأربعة الأولى منطقية: الدفاع عن الأرض، دعم حلفاء معرّضين للخطر، أداء دور الحاجز المانع لانتشار النار بين دولتين يمكن أن يهدّد النزاع بينهما مصالح أميركا، وحماية تدفّق التجارة

الدولية. لكنّ كوهن قدّم سبباً خامساً كرّره فريق بوش آلاف المرّات، لا سيّما الثنائي تشيني/رامسفيلد: الالتباس – يجب أن نبقى أقوياء لمواجهة تهديدات لا نعرف أننا لا نعرفها. إنّه "برميل دانايد" – بدون قعر ولا نهاية وحيث لا يقام أيّ اعتبار للآخرين – تحديد للأمن يشبه بغرابة حالة حرب مستمرّة.

ج - رفض الردع وتفضيل الهجوم الاستباقي لا بل الوقائي كردّ طبيعي على أيّ شعور بالتهديد. يشكّل هذا المبدأ انفصالاً عن استراتيجيا أنشئت قبل حوالى نصف قرن. ويستند إلى فكرة قابلة للمناقشة نوعاً ما، تعتبر أنّ عدداً كبيراً من الفاعلين، سواء كانوا دولاً أم لا، القادرين على تهديد الأمن الأميركي، لا يتأثّرون بالردع ويجب التصدّي لهم مسبقاً انطلاقاً من الاشتباه بنيّاتهم المفترضة فحسب. هكذا حقّق أحد مناصري إدارة بوش، كينيث بولاك، نجاحاً باهراً في كتاب (حصل على موافقة الليبراليين الذين يصعب عادةً إقناعهم، حاملاً إياهم على التزام صمت محرج) سعى إلى تقديم براهين على أنّ صدام حسين أثبت سبع مرّات خلال تولّيه الرئاسة أنّه لا يكترث للردع، وتالياً لم يترك لأميركا خياراً سوى طرده بالقوّة. لكنّ شئيم كوفمن (2004) عرض ببراعة كلّ من هذه الحالات السبع ليظهر على النقيض أنّ الرئيس العراقي كان لاعباً منطقياً يتأثّر كثيراً بالردع عندما يُطبَّق انطلاقاً من هدف معيّن .

يسهل على بوش أن يسمّي عقيدته "استباقاً" في سبيل إدراجها في إطار الدفاع المشروع الذي تقرّه شرعة الأمم المتحدة والقانون الدولي، لكنّ الاستباق يقتضي أن يكون التهديد فورياً وأكيداً ونوعياً، وهو ما لا يأتي بوش على ذكره، مما يدفع غالبية المراقبين، سواء كانوا معادين له (هوفمن، أ. شلسينغر، بوزين) أو مؤيّدين له (كراوثامر 2002 وكاغان 2004)، إلى التأكيد أنّه يتحدّث عن حروب وقائية (حول شرعيّة هذه الاستراتيجيا انظر الفصل الرابع أدناه). والمسألة العراقية خير مثال على اجتماع المقوّمَين باء وجيم لشنّ حرب من الدرجة الأولى.

كان هذا بالتحديد البعد الأكثر إثارة للاهتمام في "استراتيجيا الأمن القومي" لعام 2002. لكن بدا أنّ المتملّقين في الإدارة الذين ذكّروا – عن حقّ بأيّ حال – بالسوابق الكثيرة من الأعمال الوقائية التي قامت بها الولايات المتحدة، من القتال ضدّ القراصنة حتى قبل ابتداعهم وصولاً إلى الاغتيالات الوقائية التي نفّذتها وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي أي) قبل عام 1976 – بدا إذن أنّهم يقولون "هيا اذهبوا، ليس هناك من شيء جديد ترونه!". لكنّ هذا لا يمنع (خلافاً لما يظنّه مؤيّدو الاستراتيجيا وحتى بعض معارضيها) أنّ هناك شيئاً جديداً في هذه الصياغة من حيث الخلط بين الاستباقية والوقائية، وتحويل هذا الخلط أمراً روتينياً على امتداد التعبئة لحرب العراق، ومن حيث الشرعيّة بحكم الأمر الواقع (وبالتأكيد ليس القانون) التي تكتسبها عقيدة مماثلة لمجرّد اعتمادها من القوّة الأكبر في العالم، وأيضاً من حيث تبرير الهجوم على أساس الشكوك وحدها. وإذا سرنا بهذا المنطق حتى النهاية، يمكن القول إنّه ينبغي على الرئيس من الآن فصاعداً أن يبرّر إحجامه عن مهاجمة بلد تساوره شكوك حول نيّاته أو استعداداته. هذه هي حال بوش الذي يُطلَب منه منذ الإعلان عن هذه العقيدة، أن يشرح لماذا لم يهاجم بعد كوريا الشمالية أو إيران في حين تساوره شكوك أكبر حول برامجهما النووية. إذن من شأن هذه العقيدة أن تحدّ هامش المناورة لدى الحكومة لأنّها تدفعها إلى الاحتماء من أضرار التحرّك وعدم التحرّك على حدّ سواء. أيجب أن نلحظ أخيراً اشتداد العداء للولايات المتحدة في العالم بأسره نتيجةً لهذه العقيدة؟

د - إعادة نظر جذرية لمفهوم السيادة، من جهة لإتاحة التدخّل العسكري في أيّ مكان في الكرة الأرضية، ومن جهة أخرى لتحميل الدول مسؤولية كلّ ما يجري على أراضيها مهما كان حجم السيطرة الفعلية التي يمارسونها عليها (وربما اعتبارها مذنبة وبناءً عليه معاقبتها). وحرب أفغانستان حيث عوقبت حركة "طالبان" على استقبالها تنظيم "القاعدة" مثال ممتاز وعلى الأرجح مشروع. لكن يمكن أن نتخيّل بسهولة الانحرافات التي يمكن أن يوحيها هذا المبدأ نظراً إلى عجز أكثر من خمسين دولة عن ممارسة سيطرة فعلية على كامل أراضيها، إلا إذا أقنعها ضعفها ممزوجاً بذنبها بقبول النجدة من القوّات الخاصّة الأميركية... من جورجيا إلى كولومبيا، من باكستان إلى منغوليا، مروراً بعشرات البلدان الأخرى، تمّ عبور هذه العتبة بحماسة أو خوفاً من غضب "النسر ."

هـ - خفض المعايير الدولية لمصلحة العمل الأحادي باعتباره أسهل على الدوام (انظر أعلاه).

و -المبدأ الذي يعتبر أنّ "المهمّة هي التي تحدّد الائتلاف وليس النقيض "(رامسفيلد). يقود هذا المبدأ في شكل عام إلى اعتبار الحلفاء أوراقاً رابحة آنية وليسوا شركاء دائمين، وكذلك إلى تجريد حلف شمال الأطلسي من قيمته وتحويله مجرّد "خزّان" للموارد. وفي هذه الروحيّة، تصبح وحدة أوروبا عائقاً أكثر منه مصدر قوّة، ويدعو بعض مؤيّدي الإدارة الأميركية (على سبيل المثال جيرارد بايكر في "ويكلي ستاندرد" في 22 أيلول 2003) منذ اليوم إلى العمل على تفكيكها.

ز - عدم اهتمام واضح بالاستقرار، ونفور من الاستاتيكو وتالياً انجذاب غريب الى الفوضى التي يمكن أن تبتلع آلاف الأشخاص في دوّاماتها في سبيل أن تصبح "خلاّقة". يقرّ فيليب زليكو (2003) الذي ساهم في إعداد "استراتيجيا الأمن القومي" لعام 2002 – يقرّ علناً بأنّ هذه الاستراتيجيا وُضِعت عن قصد على الورق بهدف الاستفزاز. ومن جهته، يعرب كريستيان بروز، مساعد رئيس التحرير في مجلّة "ناشونال إنترست" (عدد صيف (2003، عن إعجابه بنقاط التشابه بين هذه الاستراتيجيا و... فلسفة نيتشه .وفي هذا أيضاً محض استفزاز. لدى بوش والفيلسوف الألماني الكره نفسه للامتثاليّة والحاجة نفسها إلى إطاحة العقائد والأصنام. بالنسبة إلى الرئيس الأميركي، الهدف هو "فرض قبول بالإجماع للموقف المهيمن للولايات المتحدة كضمان وحيد للأمن الدولي". وإذ يتجاهل المعنى السلبيّ للكلمة في اللغة الأميركية اللائقة سياسياً، يصف "بروز" هذه الاستراتيجيا ب"الراديكالية "ويلفت إلى الافتتان الذي من شأنها أن تولّده، على غرار أفكار الفيلسوف الألماني، لدى الشبّان الأميركيين، "أولاد ريغان."